البنية الدلالية بين التعريف والتوصيف

د. بن يمينة بن يمينة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

ملخّـــص

فالسلوك اللغوي ، هو ظاهرة كبقية الظواهر الإنسانية، لها فضاء دلالي تقوم على الوجود كطرح أول والإنسان كطرح نقيض من جهة وطرح اللغة كتأليف من جهة أخرى، وهذه القضية أساسها الدال والمدلول ، وهو مجال الارتباط بتن الشيء والمعنى الذي هو أساس كل دليل يستدل به الإنسان وينطلق في هذا من الجماد والحيوان والإنسان في الاستدلال وفي عدم الاستلال وأن هذه الاعتبارات تبتن أن اللغة في مستوياتها التركيبية والنظامية هي الدلالة التي تفضي إلي أرضية التواصل الإنساني.

معنى هذا أن قضية النظام التواصلي لا تتحقق إلا بتوفر التلاؤم الموضوعي بتن جميع البنيات اللغوية في جوانبها الصوتية والتركيبية والدلالية، وهذا ما أكدته الاتجاهات الفكرية ، باعتبار أن اللغة وعاء للفكر ووظيفتها الأساسية هي التعبير عن الفكر البشري، ولكن مراتبها التعبيرية انطلقت من مراتب المحسوس ومن المجردات وهي قضية جدلية.

Abstract

Linguistic behaviour is a phenomenon like other human phenomena, that has a semantic space based on the existence as the first placement and the human as a placement on one hand, and positing the language as a synthesis on the other hand, this case is based on the signifier and the signified, and it is the relationship between the thing and the meaning which is the backbone of all the evidence inferred by human, and this applies to inanimate objects, animals and humans whether inferring or not. These considerations show that the language in its structural and systemic levels, is the significance that leads to the ground of human communication.

This means that the communicative system issue can be achieved only through the availability of objective compatibility between all the linguistic structures : phonetic, syntactic and semantic. And this has been confirmed and emphasized through the intellectual movements, considering the language as the intellect's container which fundamental function is to express and communicate the human mind. However, the rankings of the language expressiveness have been derived from the ranks of the concrete and from the abstract, which is a controversial issue.

مفهوم الدلالة بين التنظير والطبيق:

جاء في لسان العرب عن أبي منصور قال: «سمعت أعرابيا يقول لآخر: أما تدل على الطريق؟»

والدليل ما يستدل به. والدليل : الدال. وقد دله على الطريق يدله دلالة ودلولة، والفتح أعلى، وأنشد أبو عبيد: إني أمرؤ بالطرق ذو دلالات

والدليل والدليلي : الذي يدلك، قال : شدوا المطي على دليل دائب ...

قال بعضهم : معناه بدليل، قال ابن جني : ويكون على حذف المضاف، أي شدوا المطي على دلالة دليل فحذف المضاف وقوي حذفه هنا لأن لفظ الدليل يدل على الدلالة، وهو كقولك سر على اسم الله وعلى هذه حال من الضمير في سر وشدوا وليست موصولة لهذين الفعلين لكنها متعلقة بفعل محذوف كأنه قال : شدوا المطي معتمدين على دليل دائب، ففي الظرف دليل لتعلقه بالمحذوف الذي هو معتمدين، والجمع أدلة وأدلاء والإسم الدلالة والدلالة بالكسر والفتح، والدلولة والدليلي. قال سيبويه : والدليلي علمه بالدلالة ورسوخه فيها. وفي حديث علي رضي الله عنه في صفات الصحابة رضي الله عنهم : ويخرجون من عنده أدلة، وهو جمع دليل أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس، يعني يخرجون من عنده فقهاء، فجعلهم أنفسهم أدلة مبالغة. ودللت بهذا الطريق : عرفته، ودللت به أدل دلالة، وأدللت بالطريق إدلالا.

والدليلة المحجة البيضاء، وهي الدلى. والدَلالة : ما جعلته للدليل أو الدلال.

وقال ابن دريد : الدلالة بالفتح حرفة الدلال ودليل بين الدلالة، بالكسر لا غير.»[1]

وجاء في كتاب الفروق لأبي هلال العسكري: «الفرق بين «الدلالة» و«الدليل»؛ أن الدلالة تكون على أربعة أوجه، أحدهما ما يمكن أن يستدل به، قصد فاعله ذلك أم لم يقصد، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك، ومن جعل قصد الفاعل الدلالة شرطا فيها احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه، ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك، فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه، وليس هذا بشيء، لأنه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه، ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه، بل ذلك جائز في اللغة معروف، يقال : قد دل الحارب على نفسه بركوبه الرمل، ويقال : اسلك الحَزْنَ لأنه لا يدل على نفسك، يقولون: استدل عليه بأثره وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل، والثاني العبارة عن الدلالة، يقال للمسؤول، أعد دلالتك، والثالث الشبهة، ويقال دلالة المخالف كذا أي

شبهته أي الأمارات، يقول الفقهاء : الدلالة من القياس كذا، والدليل فاعل الدلالة، ولهذا يقال لمن القوم في الطريق دليل إذا كان يفعل من التقدم ما يستدلون به، وقد تسمى دلالة دليلا مجازا، والدليل أيضا فاعل الدلالة مشتق من فعله.»[2]

لعل هذا يؤدي بنا إلى التفريق أيضا بين مفهوم الدلالة والشبهة، وجاء في قول أبي هلال العسكري في بيان الفرق بين الدلالة والشبهة : « قال بعض المتكلمين: أن النظر في الدلالة يوجب العلم، والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة، فيختار الجهل، لا لمكان الشبهة ولا للنظر فيها، والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه.»[3]

ومادام حديثنا يدور حول الدلالة اللغوية، وكما يقول الدكتور محمد السعران : «إن اللغة التي يتخذه علم اللغة موضوعا له، هي اللغة التي تقوم على ربط مضمونات الفكر الإنساني بأصوات ينتجها النطق، إنها اللغة التي تقوم على إصدار واستقبال أصوات تحدثها عملية الكلام.»[4]

فالأصل في اللغة أنها كلام له دلالة، من ثمة فرق أبو هلال العسكري بين دلالة الكلام والبرهان : « دلالة البرهان هي الشهادة للمقالة بالصحة، ودلالة الكلام إحضاره المعنى النفيس من غير شهادة له بالصحة، إلا أنه يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان، فيشهد بصحة المقالة، ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان، ومنه ما لا يتضمن ذلك. إذ كل برهان فإنه يمكن أن يظهر بالكلام، كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه، والاسم دلالة على معناه، وليس برهان على معناه، وكذلك هداية الطريق دلالة عليه، وليس برهان عليه، فتأثير دلالة الكلام خلاف دلالة البرهان.» [5]

وهذا يستدعي رصد مفاهيم وعلاقات الدلالة كمفهوم الحجة، والعلامة والأمارة والاستدلال والرسم. كما فسرها أبو هلال العسكري ، فالحجة تقوم على دلالة العقل والكتاب والسنة والإجماع والقياس، أما العلامة فدلالتها تقوم على دلالة الخالق كان دالا عليه لكل مستدل به، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له، ومن شاركه في معرفته دون كل واحد، كالحجر تجعل له علامة لدفين تدفنه.» [6]

أما الفرق بين الإمارة والعلامة «أن الأمارة هي العلامة الظاهرة، ويدل ذلك أصل الكلمة وهو الظهور، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر، ، ومن ثمة قيل الأمارة لظهور الشأن، وسميت المشورة إمارة لأن الرأي يظهر بها، وائتمر القوم إذا تشاورا، والفرق أيضا بين العلامة والرسم، أن الرسم هو إظهار الأثر في الشيء ليكون علامة فيه، والعلامة تكون ذلك وغيره، ألا ترى أنك تقول علامة مجيء زيد تصفيق عمر، وليس ذلك بأثر.» [7]

وقد أشار مارتيني إلى هذا بقوله : «لقد تعلق الأمر فعلا بإيجاد الوحدات التي

كان ينبغي للمتكلم أن يختار من بينها في كل لفظة من قوله، حتى يتطابق القول جيدا مع الخطاب المودود»[8] معنى ذلك أن البحث في مشكلة تطابق القول أثار جدل كبير لدى علماء اللغة لكون طبيعة الدلالة أو المعنى وموضع الكلمة ليس على الدوام وجيها.»[9]

وأن تحليل دلالة البنية اللغوية عملية معقدة، ولكن هذا التعقيد يختلف من لسان إلى آخر، وفي نفس اللسان من ضرب من الكلمات إلى ضرب آخر.»[10]

فالضروب الدلالية على مستوى الاستعمال اللغوي دفعت أبو هلال العسكري إلى البحث عن فروق المعنى على مستوى كل كلمة للوصول إلى الدلالة الدقيقة على مستوى بنية كل كلمة أو تركيب، فقد ميز بين الحقيقة والمعنى : «أن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد، و»الحقيقة» ما وضع من القول موضعه ما ذكرنا، يقال عنيته أعنيه معنا، والمفعل يكون مصدرا ومكانا، وهو هنا مصدر ومثله قولك دخلت مدخلا حسنا، أي دخولا حسنا، ولهذا قال أبو علي القالي رحمة الله عليه: «إن المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول فجعل المعنى القصد لأنه مصدر قال ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى، لأن المعنى هو قصد قلوبنا إلى ما نقصد إليه من القول، والمقصود هو المعنى، والله تعالى هو المعنى وليس بمعنى. وحقيقة هذا الكلام أن ذكر الله هو المعنى والقصد إليه هو المعنى إذا كان المقصود في الحقيقة حادثا، وقولهم : عنيت بكلامي زيدا كقولك أردته بكلامي، ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مرادا مع وجوده، فدلى ذلك على أنه عني ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه، والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد، ألا ترى أنك تقول : «معنى قولك كذا، ولا تقول معنى حركتك كذا»، ثم توسع فيه فقيل «ليس دخولك إلى فلان معنى» والمراد ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول، وتُوَسّعَ في «الحقيقة» مالم يُتَوَسَّعَ في المعنى، فقيل لا شيء إلا وله حقيقة، ولا يقال لا شيء إلا وله معنى، يقولون حقيقة الحركة كذا، ولا يقولون معنى الحركة كذا، هذا على أنهم سموا الأجسام والأعراض معاني.

ويبدو لنا من هذه المقارنة التوضيحية للمعنى أن أبا هلال العسكري أدرك جيدا أكثر من غيره معنى الكلمة رغم أنه بهذا التفريق يلغي معنى الترادف، وإن كان على حق في بعض المواقف الدلالية إلا أنه ليس كذلك يكون التطابق كليا في كل الحالات التركيبية بين المعنى والكلمة، وإن كان المعنى كما جاء في محيط المحيط لبطرس البستاني» معنى : تمعن يتمعن فهم وأدرك المعنى واستخرجه وآتى المعاني وهي مأخوذة من المعنى للتمندل من المنديل.»[11] وجاء في الرائد في باب «م ع ن ي» معنى جمع معاني ما يقصد بشيء، ومعنى الكلمة ما يدل عليه لفظها، ومعنى الكلام فحواه ومضمونه»[12]

فمعنى الكلام قد بين معناه عبد القاهر الجرجاني بقوله :»الكلام على ضربين، ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد وبالانطلاق فقلت عمر منطلق وعلى هذا القياس.

ضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ ولكن بذلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد ذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض وما دار الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل ... إذا قلت هو كثير رماد القدر، أو قلت طويل النجاد، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهر، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا، وهو غرضك لمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف، ومن طويل النجاد أنه طويل القامة ... وكذا إذا قال رأيت «أسدا» وذلك على أنه لم يرد السبع علمت أنه أراد الشبيه، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته، وإذا عرفت هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة وهي تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى ثم يفضي بك ذلك إلى معنى آخر كالذي فسرت لك.» [13]

وتشير الدراسات الحديثة أن علم الدلالة هو الذي يدرس الدلالات اللغوية بداية من ظاهرة النطق أن يظهر طابعا شموليا يبتدأ فوق جميع التنوعات الموضوعية للصوتيمات»[14] وغير صوتيمات .

لأن مصطلح علم الدلالة نفسه حديث النشأة نسبيا، إذا يرتقي أول استعمال له في سنة 1883، وذلك على يد الباحث الفرنسي Bréal، «وينطوي مفهوم الدليل اللغوي حسب صيغة دي سوسير المعتمدة علميا في اللسانيات الحديثة على وجهين ملتحمين هما:

وجه دال : وهو الصورة الصوتية (الفيزيائية للكلمة أو القول أو الجملة)، ويسمى يلمسلاف هذا الوصف لفظا Expression.

ووجه المدلول : الذي يطابق ما يعرف بالمعنى أو المحتوي الدلالي للوحدة (الكلمة، القول).» [15]

فإن الدلالة وتوافقها النسقي يستوجب البحث في الدلالة بين التنظير والواقع، لكي يتسنى لنا الوقوف على تحديد هذه الحقائق الدلالية في أرض الواقع اللغوي

وهذا يستلزم معرفة حدود الدلالة في البنيات اللغوية وعلاقتها بوجوه الدوال ووجوه المدلولات، كما عبر عنها مارتيني بقوله : «يمكننا أن نقارن بين وجوه دوال الكلمات ووجوه دوال الصويتات في حالة الحديث عن الوجوه الائتلافية أو السياقية»[16] على المستوى الدلالي الذي أضحى يشغل بال المتكلمين جميعا على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الفكرية.

لأن الحياة الاجتماعية تلجئ كل متكلم إلى النظر في معنى هذه الكلمة أو تلك، هذا التركيب أو ذاك.»[17] وقد وقف أبو هلال العسكري على هذه الحقائق ومعانيها قصد التدقيق في تحديد دلالة معنى الألفاظ.

وأورد بذلك في كتابه «كتاب الفروق» ثلاثين بابا وتحدث في الباب الأول منها في الإبانة عن كون اختلاف العبارات موجبا لاختلاف المعاني لكل لغة، والقول في البيان عن معرفة الفروق والدلالة عليها»[18] ، وقد سعى إلى التفريق بين معنى كل كلمة ومن الكلمات التي ركز عليها والتي لها علاقة بالمعنى أو الدلالة فقد أجرى مقارنة تمييزية بين الكلمات التالية «العلة والدلالة وبين العلة والسبب وبين السبب والشرط وبين النظر والاستدلال، وبين النظر والتأمل وبين البديهة والروية وبين النظر والفكر وبين النظر والانتظار وبين الفكر والتدبر ... إلخ.»[19] وهذه البحوث فتحت طريق لتعمق وتوسع في مجال معنى المعنى قد أثاره بعد ذلك كل من Ogden وRichards في «كتاب معنى المعنى» الذي ظهر سنة 1923 وكان لهذا الكتاب أثر بليغ في مجال الدراسة الدلالية حيث كان تفسير كل من أوجدة وريتشاردز مساهمة فعالة في لفت انتباه الباحثين وعلماء اللغة إلى دراسة الدلالة وما يطرأ على الكلمة من تغيرات دلالية وما أثير حول مشكلة المعنى . مما دفع بالكثير من بعدهما في البحث عن الطرق والسبل والوسائل التي تساعد على تحديد مفهوم المعنى وتوضيحه»[20]

على أن هذا الحدث كان مدار البحث عند عبد القاهر الجرجاني من قبل فمن خلال تعاريفه يتبين أن مفهوم المعنى مرتبط باللفظ، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى ثم يفضي بك ذلك إلى معنى آخر كالذي فسرت لك.» [21] وأن علاقة اللفظ بالمعنى في البنية اللغوية، هي علاقة دلالة الأثر بالمؤثر كدلالة الدخان على النار والسحب على المطر، والعلامة العقلية في التراث العربي تنحصر أيضا في علاقة العلية والسببية أن يجد العقل علاقة ذاتية بين الدال والمدلول» [22]، وهذه المباحث في حقل العلاقة بين اللفظ والمعنى قد فصل فيها الجاحظ كثيرا، وهو الذي تعمق في البحث عن ارتباط مفهوم المعنى باللفظ حيث جاء في قوله «وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل يكون ظهور

المعنى.»[23] وقد رتب الجاحظ المعاني وصنفها وذكرها على الشكل التالي :

منها : «القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم»[24] ، وأن حكم المعاني عند الجاحظ خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني عنده مبسوطة إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة ... كما أضاف الجاحظ في ترتيب آخر معتمدا على علاقة اللفظ بالمعنى، حيث جاء في قوله : «حياة المرؤة الصدق، وحياة الروح العفاف، وحياة الحلم العلم، وحياة العلم البيان» [25] فهذا التسلسل الذي أقامه الجاحظ في هذه العبارة دليل على قدرته وتمكنه من إدراك وفهم حقائق وأبعاد دلالة كل كلمة، معرفة أصلها، «لأن الشيء من غير معدنه أغرب، وكلما كان أغرب كان أبعد في الوهم، وكلما كان أبعد في الوهم كان أطرف، وكلما كان أطرف كان أعجب، وكلما كان أعجب كان أبدع.»[26]

فالجاحظ دلنا هنا على الأوضاع المختلفة التي تطرأ على تغيير معنى الكلمة وما يطرأ عليها من صور دلالية كمادة أولية تفرضها التراكيب اللغوية ومقاماتها الدلالية، وأن اللفظ هو جزء من المعنى، ويرى من جهة أخرى أن المعنى واللفظ شيئان متلازمان، وقد يستحق الناس ألفاظا وغيرها أحق لذلك منها، ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع، إلا موضع الفقر المتقع والعجز الظاهر والناس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حالة القدرة والسلامة ...»[27] كما يشير إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى ويؤكد عليهما في كثير من المحطات، حيث يرى أن المعنى لا يظهر بدون لفظ، والحقيقة تثبت أن اللفظ بدون معنى لا قيمة له في الوجود أو في الحياة، فالأصل أن وجود اللفظ دليل على وجود المعنى مهما وجدت الألفاظ أو الأسماء سواء عن طريق التوقف أو الاصطلاح، فلكل لفظ معنى رغم أن الوجه الطبيعي السليم للفظة يمكن أن يصاب أحيانا بالتحريف أو اللحن، ولكن بمرور الزمن يحدث هذا التحريف.

والتغيير لا يتم عن طريق الفرد، فمثلا ظاهرة اللحن أو التبدل الصوتي إنما تحدث في فترة انتقالية من جيل إلى جيل والمتتبع لهذا في المجال اللغوي يلاحظ أن ما اتفق عليه الناس من معاني تبقى راسخة وهذا عند الجاحظ يسميه تطبيق الكلام.» [28]

وتطبيق الكلام يترتب عنه معرفة أصل الكلمة ومعناها الصحيح في مجالها التطبيقي وقد يحدث التباس أحيانا في البنية اللغوية بين معاني الكلمات وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان والمعنى واحد، كما ظن كثير من النحويين واللغويين.» [29]

وأن عملية الإنجاز الفعلي للكلام كالدواء اللائق الذي يأتي بالشفاء وتشبيه إصابة المعاني بعملية العلاج هي ضرورة لغوية حتمية كما قال الجاحظ : «وما كان أحوجنا و أحوج جميع المرضى أن يكون جميع الأطباء متكلمين، إلى أن يكون المتكلمون علماء، فإن الطب لوكان من نتائج حذاق المتكلمين ومن تلقيحهم لم نجد في الأصول التي يبنون عليها من الخلل ما نجد.»[30] ، فالقوانين اللغوية إذن هي قوانين طبيعية تخضع دلالتها لنواميس الحياة، وينبغي أن تكون هذه النواميس أو القوانين المطبقة راسخة وتؤدي الرسالة التبليغية المطلوبة منها بصورة دقيقة ومطابقة للواقع رغم أن المطابقة بين اللفظ والمعنى لا تتحقق في كل الأحوال والظروف، لكن من الأفيد أن يكون اتحاد وتقارب بين اللفظ والمعنى قصد الفهم والإدراك خصوصا في مثل الذي يتطلب التوافق الدلالي بين اللفظ والمعنى كعملية التواصل في المجالات العلمية.

التوافق الدلالي بين التعريف والتوصيف :

إن قضية التوافق بين اللفظ والمعنى أثارها جل علماء اللغة قديما وحديثا وقد سماها الجاحظ «المشاكلة»، ويقصد بالمشاكلة... هو السخيف من الألفاظ مشاكل للسخيف من المعاني» [31] ومعنى ذلك أن وضوح المعنى يقوم على مطابقته للفظ في أحوال التركيب كما جاء في قول الجاحظ : «وما تشاكل أبقاك الله ذلك اللفظ معناه وأعرب عن فحواه وكان لتلك الحال وفقا ولذلك القدر لفقا... كان قيما... بانتفاع السامع... وصار مادة للعالم...» [32] فنستنتج من هذا أن الجاحظ كان خبيرا باللغة ومولعا بالعلاقة التي تربط بين المعنى واللفظ وكان قد حدد هذه العلاقة التبليغية أو الدلالية في قوله: «وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.»[33]

كما أثار من جهته سبيويه قضية توافق اللفظ بالمعنى، وقد تعرض له في الكتاب، رغم أنه من أقدم الوصافين للعربية ونحوها، فلم يهمل علاقة المعنى بالشكل أو اللفظ كما ذهبت بعض المدارس الحديثة الوصفية، وقد قسم المعنى في العربية أقساما خمسة :

- مستقيم حسن، مثل : أتيتك أمـــــــس سأتيك غدا.
- المحال، مثل : أتيتك غـــــــــــدا وسأتيك أمس.
- المستقيم الكذب، مثل : حملت الجبل شربت ماء البحر.
- المستقيم القبيح، مثل : قـــــــــــد زيدا رأيت.

- المحال الكذب، مثل : سوف أشرب ماء البحر أمس

ثم أورد بعض الأمثلة لتوضيح مواطن الاتفاق والاختلاف بين اللفظ والمعنى في قوله:

- اختلاف اللفظ والمعنى : ذهـــــــــــب وجاء.
- اختلاف اللفظين والمعنى واحد : ذهب وانطلق.
- اتفاق اللفظين واختلاف المعنى : وجَد ووجِد.»[34]

ونلمس في هذه الظاهرة اللغوية حقيقة انطلقت منها الدراسة اللسانية الحديثة، هي أن قضية اللفظ والمعنى هما أساس دراسة البنية الدلالية، هذه الدارسة التي أقامها سبيويه على التقسيم الوصفي الدقيق الذي يأخذ من بينة الكلمات منهجا يسير عليه في دراسته، حيث قسم الأسماء قسمين :

- الأسماء التي تدل على أشخاص أو أشياء، والأسماء التي تدل على أحداث مثل ضرب وشكر، كما يرى في مجال الدلالة أن الأسماء تسبق الصفات وتسبق الأفعال، فالأفعال عنده أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[35] ، وأن ارتباط اللفظ بالمعنى شغل بال ابن رشيق في كتابه العمدة معبرا عن العلاقة بينها كعلاقة الجسم بالروح بقوله : «إن اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصا للشعر وهجنه عليه كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور... فإن اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ نواة لا فائدة فيه ... كما أن الميت لم ينقص شخصه في رأي العين إلا أنه لم ينتفع به، ولا يفيده فائدة وكذلك أن اختل اللفظ جملة وتلاشى لم يصبح له معنى لأننا لا نجد روحا في غير جسم البتة.»[36] ومعنى ذلك أن المعنى لا يبقى محصورا في الكلمات فقط، فهو الذي يُمكن القارئ من فهم دلالة كل كلمة في السياق الذي ترد فيه وهو الذي يعين قيمتها بالرغم من أن المعاني تتنوع وتتوسع فتحسن وتقبح كما قال عنها ابن طباطبة: «إن للمعاني ألفاظا تشاكلها فتحسن فيها وتقبح في غيرها، فهي لها كالمعرض للجارية الحسناء التي تزداد حسنا في بعض المعارض دون بعض، وكم من معنى حسن قد شين بمعرضه الذي برز فيه، وكم معنى حسن قد ابتذل على معنى قبيح ألبسه... وكم جوهرة نفسية قد شينت بقرينة لها بعيدة منها، فأفردت عن أخواتها المشاكلات لها. ومن سقيم من الشعر قد يئس طبيبه من برئه وعولج سقمه فعاودته سلامته وكم من صحيح جني عليه فأرداه حينه.»[37]، وهذا جلي من كلام ابن طباطبة أن التوافق النسقي بين اللفظ والمعنى يجعل الكلام أحسن وأبين في البنية اللغوية الكلية «لأن اللغة الطبيعية في جوهرها هي ربط الأصوات بالمعاني ويتحقق ذلك في ظل الحافز التواصلي بين أفراد

المجتمع اللغوي، مما يجعل اللغة حينئذ نظاما من العلامات الدالة التي تغطي مجالا أرحب من المفاهيم التي ترتد إلى الخبرة الإنسانية.»[38]

معنى هذا أن الصورة الكلامية تحتمل الدلالات والتوسع في حركتها في المجال الاستعمالي ولكنها تبقى ككتلة واحدة منسجمة في نظامها وترتيبها المنطقي الذي لا يمليه النحو الجاري بل هو ترتيب له منطقه ولكن منطق انفعالي يفرضه التفكير وفق القواعد الموضوعية والحاجة التعبيرية التي تتطلب اختيار الكلمة المتناسبة مع الانطباع والمدلول الذي يريد الإفصاح عنه المتكلم نفسه أو يحمله للتأثير على السامع، ولتتحقق هذه الموافقة وتجسيدها «ينبغي أن تجري مع الكلام معارضة، فإذا مرت بلفظ حسن أخذت برقبته أو معنى بديع تعلقت بذيله وتحذر أن يسبقك فإنه إن سبقك تعبت في تتبعه.»[39] فأبو هلال العسكري يلفت الانتباه إلى قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى التي أساسها التلاؤم والانسجام وأن الدلالة الواضحة لمعاني اللغة ينبغي أن تنسج على هذا المنهج الذي أشار إليه الأستاذ أحمد حساني في قوله: «ولقد حضي النظام التواصلي لدى الدارسين الأقدمين باهتمام ملحوظ إذ أنهم ما انفكوا يتدارسونه تدارسا شاملا.»[40]

معنى هذا أن قضية النظام التواصلي لا تتحقق إلا بتوفر التلاؤم الموضوعي بين جميع البنيات اللغوية في جوانبها الصوتية والتركيبية والدلالية، وهذا ما أكدته الاتجاهات الفكرية القديمة باعتبار أن اللغة وعاء للفكر ووظيفتها الأساسية هي التعبير عن الفكر البشري، ولكن مراتبها التعبيرية انطلقت من مراتب التجريد من المحسوس ومن المجردات الكلية التي ارتقت مع العمليات الإدراكية والفكرية، كما حوصلها ابن خلدون بقوله :«وضعوا قانونا يهتدي به العقل في نظره إلى التمييز بين الحق والباطل وسموه بالمنطق، ومحصل ذلك أن النظر الذي يفيد تمييز الحق من الباطل إنما هو للذهن في المعاني المنتزعة من الموجودات الشخصية فيجرد منها أولا صور منطبقة على جميع الأشخاص كما ينطبق الطابع على جميع النقوش التي يرسمها في طين أو شمع، وهذه مجردة من المحسوسات تسمى المعقولات»[41] ، فالروابط الذهنية للعلاقات الدلالية تقوم على أساس اتحاد الهويات واختلافها وعلاقاتها الاجتماعية أي على أن العناصر اللغوية في ذاتها أمثلة تبقى هي هي في أذهان المتخاطبين وإن اختلفت تأديتها»[42] ، وهذا ما كرره الجاحظ في مناسبات عديدة في قوله : «والدلالات هي التي تكشف عن المعاني في الجملة وعن ما يكون منها لغوا بهرجا وساقطا مطرحا»[43] ، وهذا الطرح اللغوي المرتبط بالواقع يشمل ظاهرة أوسع من ظواهر الاستعمال اللغوي التي تطرق كلمات وألفاظها مجالات واسعة في ميدان الدلالة حسب ما اصطلح عليه أهل

اللغة، وفي هذا استطرد الجاحظ يقول :«المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي»[44] ، فالأشياء تملأ الوجود من حيوانات وبشر وجماد ومنها مثلا أن الأسد له معنى في الوجود ويعرفه كل إنسان شكليا إلا أن في التسمية يختلف الناس عليها من جهة إلى أخرى، فإذا سماه العرب أسدا، ليس بالضرورة أن يطلق عليه غيرهم نفس التسمية وهذه التسمية ليست هي نفسها في اللغة العربية، فقد وجدت له أسماء عديدة أخرى، وأن التسميات والمعاني تُظهر ما في أذهان الناس وفي نفوسهم ولولاها لما عبر الناس عن مختلف الأشياء، وكما جاء في قول الجاحظ :»المعاني القائمة في صدور الناس... مستورة خفية... موجودة في معنى معدومة»[45]

فهذه الفقرة تدل على أن المعنى في جوهره صورة ذهنية عن جزء من الوجود، أي الموجودات التي نراها في المحيط، وهذه الموجودات هي مبعثرة هنا وهناك، وهذه الأجزاء تحمل معاني ودلالات سواء أكانت أشياء ملموسة أو معنوية وهي تتجسد في صور ذهنية تترجم في كلمات أو ألفاظ أو جمل في موقف تعبيري، ونتيجة تفاعل الإنسان مع هذه الأشياء والحوادث والأشخاص «ونعني بذلك أولا: أن اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية مدرج فيها، وهذا هو الوضع، وما يسمى بالقياس هو المعقول من هذا الوضع، أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسق بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها»[46] ، فالترابط بين اللفظ والمعنى هو جزء من الوجود وعلاقته الدلالية وما يطلع عليه الفكر اللغوي الذي هو الوسيط بين الشيء ومعرفته، أي البحث عن معرفة كتكوين مفهومي ضميري، والأشياء كتكوين مادي، وهذا ما ذهب إليه ابن حزم من جهته بقوله :«لا سبيل لمعرفة حقائق الأشياء إلا بتوسط اللغة» [47]، وأن الدلالة اللغوية في طرح ابن حزم ترمي إلى البحث عن العلاقة بين المعرفة وبين الشيء وهي قضية جدلية تقوم على الوجود كطرح أول والإنسان كطرح نقيض من جهة وطرح اللغة كتأليف من جهة أخرى.

وهذه -القضية شغلت بال المفكرين في الفكر العربي الإسلامي في مجال الارتباط بين الشيء والمعنى الذي هو أساس كل دليل يستدل به الإنسان وينطلق في هذا من الجماد والحيوان والإنسان في الاستدلال وفي عدم الاستدلال «واجتمع لإنسان إن كان دليلا مستدلا ثم جعل للمستدل سبب يدل على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج له الاستدلال وسموا ذلك بيانا»[48] ، «فاللغة ادن هي مجموعة علامات ذات دلالة جمعية مشتركة ممكنة النطق من كل أفراد المجتمع المتكلم بها، وذات ثبات نسبي في كل موقف تظهر فيه ويكون لها نظام محدد تتألف بموجبه حسب أصول معينة.»[49]

فكلمة «القرية»[50] مثلا تحمل علامة أو معنى محدد موجودا في العالم

الخارجي، وعندما يلفظ الإنسان بكلمة قرية، فهو يقدم علامة تدل على شيء نفسه المجسد المتمثل في القرية. فعلاقة الكلمة بالدلالة تتحقق بما اصطلحت عليه الجماعة في عالمها الخارجي «ولكي تتحقق الدلالة في العلامة اللفظية لابد من توافر الحقائق التالية :

1 - اللفظ : وهو نوع من الكيفيات المسموعة.

2 - المعنى : أي الدلالة التي وضـــع اللفظ لها.

3 - إضافة عارضة بينهما وهي الوضع الذي جعل اللفظ بازاء المعنى.»[51]

وأن توافق العلامات ومعانيها مرتبط بكيفية لفظها وما تشير إليه في الواقع المتفق عليه من قبل الجماعة وهذا ما عبر عنه السكاكي بقوله : «والواضع إما الله وإما غيره، والوضع عبارة عن تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها» [52]، أما الرازي فقد اعتبر من جهته «أن اللغة تسبق الوضع في الوجود»[54] . وبالرغم من أن أي لغة أو لفظة تعتبر نظاما للتعبير عن المعاني والنظام معناه تطبيق قواعد ثابتة على البنية اللغوية أو على عناصرها الأولية التي هي الأصوات التي تشكل اللفظة ثم التركيب ثم البنيات الدلالية ولكون الكلمة في مجال الاستعمال اللغوي لا وجود لها دون ارتباطها بالدلالة أو العلاقة بين اللفظ والمعنى، «ويقصد بهذا المفهوم دلالة الأثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار، والسحاب على المطر»[55] ، فهذه الجدلية السببية القائمة بين اللفظ والمعنى في مجال الاستعمال اللغوي يقول في شأنها الفارابي «قلما كانت الخطوط دلالاتها على الألفاظ باصطلاح كذلك دلالة الألفاظ على المعقولات التي في النفس باصطلاح ووضع وشريعة ... يشرعها لهم مدبر واحد ويحملهم عليها هم الجماعة المدبرون» ، فالفارابي هنا يربط الإحالة اللغوية وتحقيقها يتم باتفاق الجماعة المدبرين ولا يستمدها الإنسان من تلقاء نفسه، وفعلا أن اللغة ممكنة النطق وتداولها لا يتحقق من قبل فرد وإنما من أفراد، ويتأتى ذلك من أفراد المجتمع المتكلمين بها، وإذا كان المدبرون هم الذين يقومون باصطلاح الكلمة ووضعها للاستعمال وقبولها وشيوعها مرهون بإرادتهم، فقد يقبلونها أو يرفضونها، فهذا يدل على أن الفارابي قد أدرك مفهوم الدال والمدلول والتمييز بينهما قبل دي سوسير الذي ميز بين : الدال والمدلول (signifié et signifiant).

وفي هذا المجال يقول الفارابي :«إن محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطبع، ومحاكاة التركيب في اللفظ للتركيب المشار إليه في المعنى هو بالاصطلاح.»[56] فيقصد الفارابي في هذا التعريف أن اللفظ بصورته السمعية لم يظهر بمقتضى معنى يحمله في ذاته ولكن بدواعي اصطلاحية اتفقت عليها الجماعة، «فتتشكل اللغة كذلك بشكل يتفق مع اتجاهات الأمة العامة ومطامحها ونظرها إلى

الحياة»[57] ، فالتشابك الدلالي للغة مرتبط بتشابك العوامل الاجتماعية المختلفة مثل العوامل الثقافية والنفسية وكذلك الخصائص الفيزيائية والفيزيولوجية التي تتميز بها لغة عن أخرى، «وخصائص الأمة العقلية ومميزاتها في الإدراك والوجدان والنزوع ومدى ثقافتها ومستوى تفكيرها ومنهجه وتفسيرها لظواهر الكون وفهمها لما وراء الطبيعة كل ذلك وما إليه ينعت كذلك صداه في لغتها»[58] ، فالبنية اللغوية تستمد معانيها ودلالتها من الواقع الاجتماعي الذي تنمو فيه، وأن طرح قضية اللفظ والمعنى تؤول إلى طرح قضية علاقة اللغة بالفكر، فالمعنى وليد على الفكرة ومولد لما بعده، ولعل ابن جني يؤكد هذا بقوله :»واعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها»[59] ، فابن جني هنا يطرح قضية المعنى الأفقي للغة في مستوى الترابط في مختلف المستويات القولية فسرعان ما ذهب إلى هذا بعض البلاغيين الذين أطلقوا على المعاني، بالمعاني الأولى والثواني، فهي أغراض تفرضها دواعي بلاغية، وفي فلسفة فكرة المعتزلة القائلة بالفصل بين اللفظ والمعنى في تفسير القرآن الكريم.» [60]

وإذا كان المعتزلة يدعون إلى الفصل بين اللفظ والمعنى لدواعي فلسفية، فجل علماء اللغة يتحدثون عن وجوب المطابقة بين اللفظ والمعنى، وينبغي أن يسوى بينهما في كل فنون القول، وأن المساواة هي مساواة مقايسة تضع الألفاظ في مواطنها المناسبة ويلبس المعنى أجود أثيابها، وهي مزاوجة اضطرارية لا يمكن تجاهلها، وفي هذا يقول أبو هلال العسكري :»الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، ويجعل مدار الجودة في الكتابة على حسن التأليف الذي يزيد المعنى وضوحا وشرحا، وفي صناعة الشعر أن يجري المنظوم مجرى المنثور في سلاسته وسهولته واستوائه وقلة ضروراته.»[61]

فالمعنى هو المحور والمدار أم اللفظ يكون صورة يخرج بها المعنى إلى وجود الدلالة، وأن الاهتمام بالمعنى هو أولى ولا معنى بدون لفظ، وقد يزداد حسن الألفاظ عندما تكون مطابقة لمعانيها ومألوفة الاستعمال دائرة في الكلام دون غيرها من الألفاظ، وفي هذا يقول ابن الأثير: «ومن له أدنى بصيرة يعلم أن الألفاظ في الأذن نغمة لذيذة، كنغمة أوتار وصوت المنكر كصوت حمار، وأن لها في الفم أيضا حلاوة كحلاوة العسل، ومرارة كمرارة الحنضل، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات والطعوم»[62] ، فالتأليف بين اللفظ والمعنى عمل طبيعي لا يقوم على عملية الترقيع ولذلك قد اهتم به المفكرون واللغويون المسلمون قديما في دراستهم في مجال الحقل اللساني للكشف على المظاهر التركيبية ودلالتها في الوجود وعلاقاتها المعنوية في مجالها الطبيعي والمنطقي والعرفي وفق الأوضاع الاستعمالية للغة.

فحين نتعرض إلى محاكاة التركيب الذي يربط بين العقل والاكتساب اللغوي، فلا يمكن اختيار اللفظ كدال دون اختيار المعنى كمدلول ولا يمكن عزل القواعد أو البنيات اللغوية عن بعضها البعض، فهي مترابطة ومتكاملة ولذلك نجد أن التنظير الفلسفي لا دخل له في صنع اللغة باعتبارها ظاهر اعتباطية، وقد تكلم الغزالي على هذه الظاهرة فقال :» لا مجال للعقل في اللغات»[63] ، وقد علل الرازي من جهته هذه الظاهرة بقوله :»ولذلك لأن العقل لا طريق له لمعرفة اللغات البتة بل ذلك لا يحصل إلا بالتعليم، فإن حصل بالتعليم حصل العلم به وإلا فلا ...»[64] فالعلم بحقائق اللغة معناه العلم بحقائق الأشياء، لكون اللغة مرتبطة بالظواهر الكونية، فالعقل متمكن من تحصيل اللغة من جهته ولكن هذا التحصيل لا يتم إلا في تشكلها الكوني أو الإنجازي وهذا الاتجاه يؤكده أبو بركات بقوله :»ألا ترى أن اللغة لما وضعت، ضعا نقليا لا عقليا ثم تجزأ جزاء القياس فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل»[65] ، ورغم هذا فإن اللفظ يبقى صاحب السيادة فهو يتقدم سائر أشكال الدلالات فمعرفة مثلا الشمال والجنوب والشرق والغرب لا تتأتى دلالة هاته الاتجاهات إلا بوجود اللفظ كما أن اللفظ هو من صنع وتخيل الإنسان، ويتحقق بالنظر إلى علاقاتها بالموجودات التي تدل عليها مثل الشمس ولتحديد هذه الدلالات في اللسان لابد من وجود لفظ له معنى ، فلفظ الشمس يدل على هذا الكوكب الذي يضيء علينا، كما أنه القاسم المشترك في حقل الدلالة، ولكن رغم سيادته أي اللفظ لا دلالة له بمفرده في مجال الحقل الدلالي أو الاتصال فالسياق اللغوي هو الذي يحدد البنية الدلالية ويخلق لها قيمة حضورية وحضورها يتأكد من خلال التعليم والتأليف والاكتساب اللغوي معناه الملكة لأنها توسط بين اللغة ومعرفة قوانينها، وهذه الفلسفة اللسانية واضحة في فكر ابن خلدون، إنه يقول :»صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ونقائصها خاصة»[66] ، فمن كلام العلامة ابن خلدون يتبين أن الفلاسفة كانوا يفكرون في المعنى منذ وقت بعيد لكونه مازالت تثار حوله المفاهيم و المصطلحات في الدراسات لتحديد ما يدل عليه من المسائل.

الدلالة بين المصطلح والتطبيق:

قد ارتبط مفهوم المعنى في الدراسة الحديثة بعدة مصطلحات خاصة لدى الغرب مثل مصطلح سيمانتيكس SEMANTICS كما أن البعض يفضلون استعمال مصطلح السيماسيولوجي SEMASIOLOGIE . وهذه المصطلحات فقد أضحت مرتبطة بالدراسات اللغوية كالإجراء المنهجي الوظيفي في الدراسة المعاصرة كالاتجاه اللساني الذي يقتفي أثر دي سوسير في إبراز الوظيفة التواصلية للغة، ويشمل:

أ. الإجراء الوظيفي الصوتي: أصبح علم الأصوات الوظيفي في الأصوات وتأليفها وتركيبها

أثناء الأداء الفعلي للكلام، أي الأصوات من حيث خصائصها الوظيفية، ورصد جميع الاختلافات الممكنة وحصرها وضبطها.

ب. الإجراء الوظيفي التركيبي: ويمثل الإجراء المنهجي الوظيفي في حقل الدراسة التركيبية»[67] في بعد ها الدلالي.

كما بدأ استعمال السيمانتيكس في اللغة الإنجليزية التنبؤ بعلم المستقبل وبخاصة الطقس، أما معجم أوكسفورد OXFORD فيقدم تعريفا لهذا المصطلح بأنه ذو علاقة بالتعبير المراد أو المعنى أي علم دلالة الألفاظ وتطورها»[68] ، ومن جهته يرى الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري أن المكان الطبيعي للمعنى هو العالم الخارجي، لأن المعنى يبرز في العلائق المطردة بين الأوضاع، والمعنى اللغوي يجب أن ينظر إليه في إطار هذه الصورة العامة للعالم، عالم مليء بالمعلومات وأجسام موفقة لالتقاط جزء من هذه المعلومات.»[69] ، وهذا يمكننا من الوقوف والكشف عن جملة من التطورات اللغوية والفكرية والعلمية التي عرفتها الدراسات اللسانية خاصة ما له علاقة بالبينة اللغوية بصفة عامة والدلالية بصفة خاصة.

فدراسة اللغة من حيث دلالتها أي من حيث أنها أداة للتعبير عن ما يجول بالخاطر ويطلق هذا باسم السيمانيك أي علم الدلالة.»[70] وأن مصطلح المعنى أو الدلالة أضحى له علاقة ببعض المجالات اللغوية الأخرى كالبحث في أصول الدلالة ومبادئها وتطبيقاتها على المستوى التأسيسي و الإجرائي ، حيث يركز بعض الباحثين فيه على ناحية في كثير من المجالات دون الأخرى، فبعضهم يفضل تقسيم هذا المجال إلى دراسة المفردات LEXIS ودراسة الإطار أو السياق CONTEXT غير «أن البحث في معاني المفردات أو الكلمات ومصادر هذه المعاني واختلافها في لغة ما باختلاف عصورها والأمم الناطقة بها، وموت بعض معاني الكلمة ونشأة معاني جديدة والعوامل المختلفة التي ترجع إليها هذه الظواهر والنتائج المترتبة عن كل منها والقوانين التي تخضع لها في سيرها وما إلى ذلك يطلق على هذا البحث اسم ليكسيكوليوجيا [71] LEXICOLOGY».

ومهما يكن من أمر فإن الدراسة اللغوية تشتمل على مسائل تتعلق خاصة بنشأة اللغة وبحياتها في بنيتها المختلفة انطلاقا من الفونيتيك أي علم الصوت و كذا المورفولوجيا MORPHOLOGY أي «علم يدرس بنية الكلامة أو الصرف في اللغة العربية. والمرفولوجيا هي العلم الذي يبحث في صور الأشياء وأشكالها وتطلق في علم الحياة على دراسة الأنماط المميزة للأنواع الحيوانية والنباتية. وقد انتشر استعمال هذا اللفظ في العلم الحديث، حتى عم علم الأرض، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. مثال ذلك أن المورفولوجيا الاجتماعية (MORPHOLOGIE SOCIALE) تبحث في أشكال

المجتماعات واختلافها بعضها عن بعض.

والمورفولوجيا النفسية (MORPHOPSYCHOLOGIE) تبحث في ضروب الترابط المشتركة بين البنى المورفولوجية في الأفراد، والأحوال النفسية الخاصة بهم»[72] وعلم التنظيم أو التركيب SYNTAX «فهو عبارة عن تركيب أو استعمال كلمة أو عبارة في جملة أو بناء جملة أي ترتيب كلمات الجمل في أشكالها وعلاقاتها الصحيحة»[73] وعلم الأساليب STYLISTIC وعلم أصول الكلمات الإتيميولوجيا ETYMOLOGY[74] «يندرج تحت كل مسألة من هذه المسائل اللغوية بحوث فرعية أخرى مثل علم التركيب المقارن والمرفولوجيا التاريخي والتعليمي وكذلك السمات الفونولوجية PHONOLOGY أي علم يختص «بدراسة نظام أصوات الكلام»[75] وعلم النفس اللغوي والفيلولوجية أي علم اللغة وكذا الفيلولوجية المقارنة COMPARATIVE PHILOLOGY وغيرها من الفروع اللسانية.[76]

ولكن علماء اللغة والفلاسفة مازالوا يترددون في تحديد هذه المفاهيم بدقة ويتعاملون معها بحذر لكون الدراسة اللغوية تتجاذبها مختلف العلوم مثل العلوم الصورية والطبيعية والإنسانية والفلسفية، وهذه المفاهيم تختلف في مجالها البنيوي، فمفهوم البنية في العلوم الطبيعية تختلف في مجالها الفلسفي وفي مجالها الرياضي وفي مجالها الاجتماعي وفي مجالها اللساني، فالحاج صالح عبدالرحمان يقول في هذا السياق: «اللسان وضع واستعمال ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال»[77] ، فقد شرح هذا الكلام بإسهاب ولم يصل إلى تعريف دقيق ومحدد للمصطلحات التي تعرض لها وخصوصا ما له علاقة بالمعنى، معترفا بأن المعنى صعب التحديد واستخلص ذلك كنتيجة في قوله التالي :»أي اشتراك المعاني في كل واحد منها دليل على أن بنية اللفظ شيء قائم برأسه لا يرتبط بالمعنى إلا في الاصطلاح، وهو في حد ذاته مبهم لا يدل إلا على وجود نوع من الانتظام بين عدد من الوحدات»[78] ، وعلى الصعيد الفلسفي نجد ليدويج LUDWIG كأنه يغفل المعنى إغفالا تاما، فهو يركز على الاستعمال USAGE وليس على المعنى.»[79] ولعل أن الفلاسفة اللغويين يميلون إلى البحث عن العلاقات العرفية التي تربط بين المبنى والمعنى «فالدلالة العرفية تنشئ نظاما عالميا ولكنه بذاته ليس نظاما سببيا، وفي هذه يختلف عن نظام الدلالة الطبيعية ونظام الدلالة المنطقية، ولكن علة الاقتران تتولد بصفة طارئة بعد إحداث المواضعة، وعندئذ يكتسب فعل الدلالة سلطته لا من ذاته وإنما مما التصق به من اصطلاح، فتكون سلطته من سلطة الأعراف.»[80]

ولذلك تظهر العلاقات العرفية التي تربط بين المبنى والمعنى كنظام من

الأنظمة السببية في تحديد نظام الدلالة أو حقل الدلالة اللغوية وفي هذا الشأن يقول الحاج صالح عبد الرحمان : «للبنى اللغوية مستوى من التحليل غير مستوى الوضع والاستعمال والحق أن الوضع اللغوي وضعان اثنان اصطلاحي وبنوي، فأما الأول فهو كما حدده الرضى حيث جعل اللفظ دليلا على المعنى، قصد التواطؤ عليه بين قوم ، وأما الثاني فهو جعل الشيء على هيئة مخصوصة سواء كان دليلا على شيء آخر أما لا و يرادفه البناء والتركيب»[81] ، فالكلام عن قيمة اللفظ يدفعنا أن نفكر في خاصيته التركيبية والتبليغية أي تمثيل فكرة ما. معنى هذا فكل شيء إنما يتم بين الصورة السمعية والتصور، وذلك ضمن حدود الكلمة مقدرة كمجال مغلق موجود في ذاته.»[82]

فقول دي سوسير يوضح أن الرابط الجامع بين الدال والمدلول هو رابط اعتباطي وببساطة أكثر يمكن القول بأن العلامة الألسنية هي اعتباطية وذلك كما عرفها دي سوسير «بأنها مجموع ما ينجم عن ترابط الدال بالمدلول»[83] ، فالصورة السمعية يبدو بأنها محدودة الجانب النطقي للكلمة التي تتضمن مجالين، مجال صوتي وسمعي، معنى ذلك دي سوسير، قسم العلامة اللسانية إلى قسمين قسم أطلق عليه المدلول (SIGNE) يمثل الأشياء التي نراها مثل الشجرة والمنزل وما إلى ذلك، وقسم أطلق عليه الدال (SIGNIFIANT) وهو التسمية التي تطلق على الشيء وقد شبه دي سوسير الروابط بين الدال والمدلول كالورقة فتكون الفكرة وجهها الأول والصوت وجهها الآخر ولا يمكن فصل أحد الوجهين من دون آخر في آن واحد، إذ لا يمكن عزل الصوت عن الفكر، ولا الفكر عن الصوت، والقيمة اللغوية مأخوذة من مظهرها التصوري، وهي من دون شك أحد عناصر الدلالة.»[84]

إن القيم تظل كليا نسبية، ولذا فالرابط بين الفكر والصوت اعتباطي وهذه الرؤى تشكل ما قيل في التعبير المراد أو المعنى والمشكلة التي تثار حول المعنى، فإذا كان الفيلسوف يهتم بكنه العلاقة، فإن عالم اللغة يهتم بشكل العلاقة بين الرمز وبين مدلوله كما أن اللغوي يهتم فوق ذلك بنوع من المعاني ينسب إلى الأجزاء التحليلية، يمكن تسميته بالمعنى الوظيفي.

لذلك انشغل المناطقة أنفسهم بالمعنى على مستوى المنطق الشكلي الأرسطي، الذي لم يفصل بين المنطق واللغة من وجهة النظر الدراسية مما أدى إلى وقوع الفكر في أسر اللغة كما وقعت اللغة في أسر المنطق»[85] ، رغم أن للغة منطقها الخاص وكل شيء في الطبيعة سواء كان ذلك في عالم الجمادات أو في عالم الأحياء، إنما يحدث وفقا لقواعد ولو أننا لا نعرف في كثير من الحالات هذه القواعد ولكن «وكل الطبيعة عامة ليست على وجه الدقة سوى ترابط بين الظواهر وفقا لقواعد»[86] ، وتنظيم هذه

القواعد يرتكز أساسا على ضبط المعايير المنطقية التي يختبر بها العقل مدى لسلامة البراهين الحاصلة «فالمنطق علم يتعلم منه ضروب الانتقادات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور متحصلة.»[87]

فلا شك أن الإنسان لا يتمكن من فهم اللغة أو الدلالة اللغوية إلا بالتقيد بقواعدها النسقية الرابطة بين مظهرها اللفظي والدلالي وهذين المظهرين تجمعهما قواعد طبيعية خصوصا في المجال الصوتي والسمعي، وهكذا فإن النحو العام هو صورة للغة، ولكن الناس في القديم كانوا يتكلمون كلاما صحيحا، خاصة في العصر الجاهلي وهم لا يعرفون قواعد اللغة، ورغم ذلك اكتسبوها وفقا لقواعد وهم لا يشعرون بها، وهذا ليس معناه أن الاستغناء أو عدم الالتزام بالقواعد اليوم أضحى غير ضروري بل أن القواعد ينبغي أن نعمل بمقتضاها لتنظيم البنية اللغوية في مجال حتمية التناسب بين المبنى والمعنى، فلولا وجود القواعد التي حافظت على صفاء اللغة ونقاوتها لانحرفت عن بنائها الصحيح ، كما أن القواعد تحافظ على التناسق بين البنية والمضمون في صورتها الدنيا أي في الوجود الاستعمالي لها لأن المعنى الذي يفرض البحث عن اللفظ يتضمن أحيانا التعارض بين القابلية والعفوية ذلك لأن اختلاف العلامات هو وحده المعنى غير أن فكرة الواقع لا تعبر في أي حال من الأحوال عن الواقعة اللغوية في جوهرها و مداها»[88]، فالنتيجة أن الإنسان كل ما كرر أو واصل تعبيرا صادقا في مجال الاستخدام اللغوي كلما مال إلى إعادة ما تدرب عليه، أضحى التحكم في اللغة ذاتيا أكثر فأكثر، وتجعله لغته بالنزعة الإنتمائية بتوطيد علاقاته الاجتماعية «فإن أكثر كتابنا المتقدمين، لم تكن بلاغتهم قائمة على اختيار الألفاظ وحدها، والتأنق في تنسيقها والجهد في رصفها وإنما جمعوا بين بلاغة اللفظ وبلاغة المعنى الذي يفصح عنه هذا اللفظ.»[89]

فالتأليف المتجانس يقودنا إلى الربط المنطقي بين البنية والمضمون ويؤدي هذا إلى التجانس العضوي في البنية اللغوية في نطاق العالم الخارجي الذي تنتمي إليه، لأن اللغة ليست معزولة ولا مستقلة عنه، بل أنها تعاني باستمرار من تأثير العالم الخارجي، وهذا المبدأ جوهري حتى أنه ينطبق على جميع العناصر اللغة المادية بما فيها الصوتيمات ... وأن الحرية التي يتمتع بها الأفراد هي ما يثبت هذا في اللفظ»[90] ، وأن المعاني إذا لم تصورها الألفاظ و تدل عليها دلالة قوية، ضاعت فلا نحس لها بأثر.»[91] فإذا سلمنا بهذا التوازي بين الدلالة والإنسان ، عرفنا كيف أن كل دلالة هي ظاهرة اجتماعية، وأن كل ظاهرة في المجتمع هي بذاتها دلالة»[92] ، هذه الدلالة التي تستمد ظواهرها من نماذج سلوكية في الحياة ، فالإنسان ينهض صباحا وينام ليلا، فيتخذ من

النهار معاشا ومن الليل سباتا، فكلمة المعاش تدل على الحركة والعمل الدؤوب وكلمة السبات تدل على السكون والتوقف عن الحركة «وعلى الرغم من كون الدال والمدلول – هذا في اتخاذهما منعزلين سلبيين وتفريقين يشكل محض فإن نسقها واقعة إيجابية لا بل أن هذا هو الصنف الوحيد من الواقع الذي تحتوي عليه اللغة إذ أن خاصة المؤسسة الألسنية إنما تقوم تحديدا على الحفاظ على التوازي بين هذين الترتيبين من الاختلافات.»[93]

فاللغة إمكانات لا متناهية لكونها تقدم وصفا وأن لكل شيء يكون له اسما، ويشار إلى الأشياء في العالم الخارجي برمز صوتي يسمح باستحضارها بسهولة حتى عند غيبتها «وعندما استعمل الإنسان إمكانيات اللغة الملفوظة لتعيين الأشياء، فإنه بذلك قد تمكن من وسيلة للتفكير من الإشارة الخارجية إلى الحياة الفكرية، ومن المحسوس إلى المجرد، فكل إنسان يحيا حياة اجتماعية بصفة طبيعية، يستطيع أن ينشئ لنفسه لغة وهذا ما يتجلى أحيانا لدى الطفل ... فهو عادة يكتفي بتعلم لغة فئته الغنية بجميع المكتسبات الثقافية في الماضي، وهو في هذه الحالة عندما يتعلم اللغة الجاهزة يأخذ أداة فكرية وليس عليه أن ينشئها بإنشائه للغة.»[94]

فعلينا أن نسلم بأن اللغة في جوهرها الأساسي هي القدرة على التفكير بواسطة التعبير أو التمثيل أي أنها تقوم على آلية التفكير عن طريق التمثيل وأن الصفات التي تتولد عنها تترابط بين الفكر واللغة وبتعبير أنسب بين البنية والمضمون وهذا يتجسد في التطابق بين الألفاظ والمعاني على أساس أن الطبيعة اللغوية تعين لكل إنسان معارفا وأفكارا يأخذ الأكثر منها في وسطه الذي يحيا فيه حياة طبيعية كما سبق ذكره عند شوشار .

إن مبادئ الاتحاد والتلاحم بين الدال والمدلول أو بين فكرة و أخرى يستلزم معرفة اللغة وكيفية استعمالها. «فالرابط بين الاستعمالين للكلمة الواحدة لا يقوم على التشابه المادي وعلى المشابهة الدقيقة للمعاني وإنما على العناصر التي ينبغي البحث عنها والتي تجعلنا نلمس عن كثب الطبيعية الحقيقية للوحدات الألسنية.»[95]

فقضية الانسجام بين اللفظ والمعنى أو البنية أو المضمون هو مشروع يفوق كل مجادلة ولا حاجة لنا بالتذكير بالمدى الفلسفي الذي يمارس على جميع أشكال المعرفة البشرية، «وإن ما تمتاز به اللغة البشرية الحادثة يطلب من أكبر دماغ، هو قبل كل شيء في ميدان التنفيذ، إنها لغة منطوق بها تضم عددا كبيرا جدا من الأصوات الناجمة عن تدخل تغيرات شكل المناطق الحلقومية الفموية ... فالإنسان يملك بصفة فطرية القدرة على إصدار هذه الأصوات ... وهكذا خلق لنفسه وسيلة صوتية جديدة

معقدة وقابلة للتحسين دائما لكونه غير محدود كالحيوان.»[96]

فالتعلم اللغوي يمتد على سنوات وهذا التعلم يتيح للطفل أن يكتسب القدرة على الربط بين مختلف البنيات اللغوية لتمكنه من توظيفها توظيفا جديدا يتجاوب مع إمكاناته وحاجاته، وعلى هذا الشكل «فيشق العقل البشري طريقه خلال البنيات الحسية الحركية التي يجمع بينها بإيجاب غائية عليا.»[97]

فتصنيف أي نص لا يتم باسم المنطق المحض ولا يمكن أن نطبق عليه درجات الطول والعرض كما تطبق على الكرة الأرضية، كما يقول دي سوسير»[98] . فإن الطرق التعبيرية غالبا ما تؤول إلى الاختلاف والائتلاف بين المزج التركيبي والاشتقاق اللغوي، كما جاء في قول أندري مارتيني : «إنما هو مشترك بين جميع المزجيات وجميع المشتقات، هو قبل كل شيء الوحدة الدلالية للمركب الذي هو موسوم، لكون كل واحد منها يطابق اختيارا فريدا.»[99] على وجه التحديد بنظرية الدال والمدلول، فقد عزم بلوم فيلد بناء اللسانيات على ظواهر يقينية جدا التي يمكن معاينتها في الزمان والمكان.[100] «وقد درس بلوم فيلد الثغرات اللسانية وربطها بالثغرات المكانية التي يستلزمها اختلاف الأمكنة وما ينتج عن ذلك من تعدد الدلالات.»[101]

وخلاصة القول:

إن الواقع الدلالي اللغوي هو أن كل ظاهر ة دلالة و كل دلالة ظاهرة فهي ميزة من ميزات اللغة الإنسانية التي تتصف بخصائص التبدل الصوتي والدلالي بحسب الأوضاع التعبيرية التي يفرضها المقام، كما أنها تتصف أيضا بالسمات المشتركة بين سكان أي منطقة أو جهة لأنها هي الوسيلة التي يعبر بها الإنسان عن أفكاره وأن هذه الاعتبارات تبين أن اللغة في مستوياتها الاستعمالية ، توجد على مستويات مختلفة تخضع للعوامل النفسية والعقلية والاجتماعية والثقافية و وتتكيف مع التطور في عملية الاستعمال كالاستعمال الانفعالي ، الاستعمال بقصد اللعب، والاستعمال العملي، والاستعمال التصويري والعلمي وغيرها.

ومن ثمة أن الوحدات اللغوية لا قيمة لها إلا ضمن السياقات المختلفة التي تخضع لقضايا التواصل في مستوياته الدلالية .

الهوامـــــش:

(1) انظر ابن منظور -العلامة أبي الفضل جمال الدين ابن مكرم الإفريقي المصري-، «لسان

العرب»، المجلد 11، ص 247، دار صادر للطباعة والنشر –بيروت- 1990.

(2) انظر أبي هلال العسكري، «كتاب الفروق»، ص: 73، قدمه وضبطه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور أحمد سليم الحمصي، مطبعة جروس برس الطبعة الأولى 1994م – 1415 هـ، طرابلس لبنـــــان. ص: 73.

(3) نفس المرجع السابق، ص: 74.

(4) انظر الدكتور محمود السعران، «علم اللغة»، دار المعارف بمصر 1962، ص: 58.

(5) انظر أبي هلال العسكري، «كتاب الفروق»، ص: 75.

(6) انظر أبي هلال العسكري، «كتاب الفروق»، ص: 74.

(7) انظر أبي هلال العسكري، «كتاب الفروق»، ص: 76.

(8) André Martinet, Eléments de linguistique générale, p 108.

(9) André Martinet, Eléments de linguistique générale, p 107.

(10) André Martinet, Eléments de linguistique générale, p 105.

(11) انظر بطرس البستاني، «محيط المحيـــــــــــــــط»، ص: 1992.

(12) انظر جبران مسعود، «الرائد»، دار العلم للملايين، بيروت، ص: 1405.

(13) انظر الجرجاني –عبدالقاهر- ، «دلائل الإعجاز دلال الإعجاز تحقيق محمود شاكر دار المدني القاهرة جدة 1992، ص: 202و203.

(14) دي سوسير فرديناد، «محاضرات في الألسنية العامة»، ترجمة يوسف غاز، مجيد نصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة – الجزائر-، 1986 ص: 70.

(15) أنظر سالم شاكر، «مدخل إلى علم الدلالة»، ترجمة محمد يحياتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 4.

(16) André Martinet, -Eléments de linguistique générale-, p 106, Librairie Armand Colin paris 1970.

(17) أنظر الدكتور محمود السعران، علم اللغة، دار المعارف بمصر 1962، ص: 286-285.

(18) أنظر أبا هلال العسكـــــــــري، كتاب الفروق، ص: 20.

(19) أنظر أبا هلال العسكري، كتاب الفروق، 78، 79، 80 و81.

(20) Malinowski Beonislaw - the problem of meaning in primitive language supplement- T pp 296-336 Ogden and Richards the meaning of meaning Firt Ed. 1923.

(21) أنظر الجرجاني –عبدالقاهر- ، «دلائل الإعجاز دلال الإعجاز تحقيق محمود شاكر، دار المدني القاهرة جـــــــــــــدة 1992، ص: 202و203.

(22) أنظر أحمد حساني، «مباحث في اللسانيات»، ص: 148.

(23) أنظر الجاحـــــــــظ، «البيان»، ج1 أ ص: 75/11.

(24) أنظر نفس المرجع السابـــــــــــق ج أ ص: 57/2.

(25) الجاحظ، «البيان والتبيين»، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،

الطبعة الثالثة، 1968، ج1.

(26) انظر الجاحظ، «كتاب الحيوان»، تحقيق وشرح محمد عبد سلام هارون الطبعة الثالثة دار الكتـــــــــــــــاب العربي 1969، ص: 89/18.

(27) انظر الجاحظ، «كتــاب الحيـــوان»، ص: 20/15.

(28) انظر الجاحظ، «كتاب الحيـــوان»، ص: 289/10.

(29) انظر أبا هلال العسكري، «كتاب الفروق»، ص: 17.

(30) انظر الجاحظ، «كتاب الحيـــــوان»، ج5 ص: 59.

(31) انظر الحاحظ، «البيان والتبيين»، «، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1968، ج1.

(32) انظر الجاحظ،» البيـــان والتبيين»، ج2 ص: 7/17.

(33) انظر الجاحظ،» البيان والتبيين»، ج1 ص: 138/18.

(34) انظر سبيويه، «الكتاب»، ج1 ص: 8 وما بعدهـــــا.

(35) انظر سبيوبه، «الكتـــــــــــــاب»، ج1 ص: 2.

(36) انظر ابن رشيق الحسن، «العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده»، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة 1935 القاهرة، ج1 ص124.

(37) أنظر ابن طباطبة محمد، «عيار الشعر»، تحقيق طه الحاجري ومحمد زغلول، شركة فن الطباعة 1956، القاهرة، ص: 8.

(38) انظر أحمد حساني، «مباحث في اللسانيات»، ص: 137.

(39) انظر أبا هلال العسكري، «كتاب الصناعتين» تحقيق علي محمد البجوي ومحمد بن الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي والحلبي 1962 القاهرة، ص: 133.

(40) انظر أحمد حساني، «مباحث في اللسانيات»، ص: 141.

(41) انظر ابن خلدون،» المقدمة» ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص: 514.

(42) انظر الحاج صالح،» اللسانيات»، المجلة رقم 1، ص: 44-43.

(43) انظر الجاحظ، «البيان والتبيين»، ج أ، ص: 76/15.

(44) انظر الجاحظ، «كتاب الحيـــوان»، ج3، ص: 131.

(45) انظر الجاحظ، «البيان والتبيـــــين»، ج1، ص: 75/4.

(46 انظر الحاج صالح عبدالرحمان، «اللسانيات»، العدد 4، ص: 38.

(47) انظر ابن حزم، «التقريب لحد المنطق في المدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية»، تحقيق إحسان عباس، 1959، بيروت ص: 155.

(48) أنظر الجاحظ، «كتاب الحيوان»، تحقيق عبدالسلام هارون، 1965، القاهرة، ج1، ص: 33.

(49) انظر C. Morris -signs language behaviour- U.S.A 1951 phonetics Hellene P35.

(50) كتاب القراءة السنة الخامسة من التعليم الأساسي، ص: 86.

(51) انظر أحمد حسانـــــي، «مباحث في اللسانيات»، ص: 148.
(50) انظر السكاكي، «مفتاح العلوم»، القاهرة، 1937، ص: 139.
(53) انظر الرازي، «التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)»، الطبعة البهية، 1938، القاهرة، ج1، ص: 22.
(54) انظر أحمد حساني، «مباحث في اللسانيـــــــــــــــــــات»، ص: 148.
(55) انظر الفارابي، «شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة»، بيروت، 1960، ص: 27.
(56) انظر الفارابي، «شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة»، ص: 51.
(57) انظر الدكتور علي عبدالواحد وافي، «علـــم اللغة»، ص: 239.
(58) انظر الدكتور علي عبدالواحد وافي، «علم اللغـــة»، ص: 204.
(59) انظر ابن جني، «الخصائـــــــــص»، بيروت، ج1، ص: 64.
(60) انظر الدكتور جابر عصفور، «الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي»، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1994، ص: 381 وما بعدها.
(61) انظر أبا هلال العسكـــري، «كتاب الصناعتين»، ص: 167 - 173.
(62) أنظر ابن الأثير-نصر الله-، «المثل السائر»، مطبعة النهضة، مصر ط1، 1960، ص: 59.
(63) أنظر، أبوحامد الغزالي، «المستصفى من علم الأصول»، القاهرة، 1937، ص: 15.
(64) الرازي، « التفسير الكبير (مفاتيح الغيـــب)»، ج2، ص:176.
(65) أبو البركات، «جمع الأدلة في أصول النحو» ، بيروت، ص: 48.
(66) ابن خلدون، «المقدمة»، دار إحيـــــاء التراث العربي، بيروت، ص: 560.
(67) أنظر أحمد حساني، «دراسات في اللسانيات التطبيقية»، ص: 13، 14، 16.
(68) Oxford learner's dictionary Oxford university press Second edition, 1991 p374
(69) أنظر: د. عبدالقادر الفاسي الفهري، «اللسانيات واللغة العربية»، ط1، منشورات عويدات بيروت 1986، ص: 386.
(70) الدكتور علي عبد الواحد وافي، «علم اللغة»، ص: 06.
(71) الدكتور علي عبد الواحد وافي، «علم اللغة»، ص: 07.
(72) الدكتور جميل صليبا، «المعجم الفلسفي»، الجزء الثاني، الشركة العالمية للكتاب، ص: 445.
(73) Oxford learner's dictionary Oxford university press p 420
(74) انظر الدكتور علي عبد الواحد وافي، «علم اللغة»، ص: 07.
(75) Oxford learner's dictionary Oxford university press p309
(76) أنظر الدكتور علي عبد الواحـــــــــد وافي، «علم اللغة»، ص: 07.
(77) أنظر الحاح عبد الرحمان صالح، مجلة اللسانيات، العدد 4، ص: 38.
(78) أنظر الحاح عبد الرحمان صالح، مجلة اللسانيات، العدد 4، ص: 41.
(79) أنظر مجلة الفيصل، تصدر عن دار الفيصل الثقافية، الرياض، المملكة العربية

السعودية، العدد 94، السنة الثامنـــــــــة، يناير 1985، ص: 55.

(80) أنظر عبد السلام المسدي، «اللسانيات وأسسها المعرفيـــة»، ص: 52.

(81) أنظر الحاح عبد الرحمان صالح، مجلة اللسانيات، العدد 4، ص: 40.

(82) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، ص: 139.

(83) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، ص: 89.

(84) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ص: 139-138.

(85) أنظر مجلة الفيصـــــــــــــــــــــل، العدد 94 ، ص: 55.

(86) Kant, -Logique, Introduction,- 9-11, trad. L.Guillermit Vrin, 1966.

(87) أنظر ابن سينا، «الإشارات والتنبيهات»، القاهرة، 1947، القسم الأول المنطق، ص: 23، 24.

(88) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ص: 143.

(89) أنظر الأستاذ شفيق حبري، «مجلة مجمع اللغة العربية»مقال : ما وراء البيان، المجلد 53، ج3، ص: 499.

(90) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ص: 144.

(91) أنظر الاستاذ شفيق جبري، مجمع اللغة العربية، المجلد 53، ج3 ، دمشق، ص: 500.

(92) أنظر عبدالسلام المسدي، «اللسانيات وأسسها المعرفية»، ص: 55.

(93) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامـــــة»، ص: 146.

(94) Chauchard, P. , Le langage et la pensée, P.26-29 P. U. F. (que sais-je) presse universitaire de France paris 1956.

(95) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ص: 133-132.

(96) Chauchard, P. , Le langage et la pensée, P.26-29 P. U. F. (que sais-je).

(97) Gusdorf. G. La parole P. 7-13. P. U. F.

(98) أنظر دي سوسير، «محاضرات في الألسنية العامة»، ص: 133.

(99) André Martini, Eléments de Linguistique Générale Armand Collin Paris 1970.

(100) p 132... Bloomfield, Leonard. Language, Newyork 1932.